بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٣

علي بن أبي حمزة البطائني
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

علي بن أبي حمزة البطائني
بحث رجالي

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٣

عليّ بن أبي حمزة البطائني

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : علی‌بن‌ابی‌حمزه البطائنی - بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة الصادق‌ﷺ للطباعة و النشر، ۱٤٤٤ق.= ۲۰۲۳م.= ۱٤۰۲.
مشخصات ظاهری : ۸٦ص.؛ ۱٤/۵×۲۱/۵س‌م.
شابک : ۵-۲٦-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتابنامه : ص. ۷٤ - ۸۰ ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : بطائنی، علی‌بن ابی‌حمزه، -۲۰۰؟ق.
موضوع : محدثان شیعه -- سرگذشتنامه
موضوع : Hadith (Shiites) -- Authorities -- Biography
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
موضوع : Hadith -- *Ilm al-Rijal
رده بندی کنگره : BP۱۱۵ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲٤
شماره کتابشناسی ملی : ۸۵۲۷۸۲۱

علي بن أبي حمزة البطائني بحث رجالي

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ۱٤٤۵ هـ - ۲۰۲۳ م - ۱٤۰۲ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۸۸ صفحة

ردمک: ۵-۲٦-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤۰
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج، تتناول شخصية جدلية جداً عند الإمامية، ألا وهو (علي بن أبي حمزة البطائني) ، والذي اختلف فيه الأعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه إلى أساتذتنا؛ فلذلك أحببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة، مركّزين في البحث عن الجنبة الرجالية، ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف، تاركين الجهات الأخرى للكتّاب والمصنّفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل، وهدر لوقت الطلبة الأعزاء، وهذا ما لا نرتضيه بطبيعة الحال ،خصوصاً وأنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للإلقاء على طلبة البحث الخارج، بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود

من صناعة الاستنباط، والوصول إلى مختارٍ في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسّر الله تعالى إتمامها، وإلقاءها، وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب، أحببنا إبرازها لطلبة العلم، وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، إنه خير مُعين

والحمد لله ربّ العالمين

إطلالةٌ عامة على علي بن أبي حمزة البطائني

يعتبر الرجل من الشخصيات الجدلية، التي وَرَدَ بحقها ما يمكن أن يفهم منه التوثيق والتضعيف، وللرجل أحداث مهمة في حياته، تستحق الوقوف عندها والتأمل فيها.

ويمكن تصنيف الرجل على أنه من الطبقة الخامسة، ومن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، والإمام الكاظم (عليه السلام)، وأفرزت طبقته هذه جملة من الأحداث في حياته، ستأتي الإشارة إليها، مضافاً إلى أنَّ الرجل لم يكن قليل الورود في الأسانيد، بل وقع في حوالي(٥٤٥) مورداً، ومن الطبيعي بحكم الفترة الزمانية التي عاش فيها، فإنه عاصر حرَكات عقائدية مختلفة، داخل وخارج المذهب الشيعي، ولعلّ من أهم التغيُّرات العقائدية في الشيعة، هو بروز تيار الوقف على الإمام الكاظم (عليه السلام)، وما يسمون بالواقفة[1]، وتعرض الإمام الرضا (عليه السلام) إلى محنة كبيرة

(١) هم فرقة من الشيعة ظهرت بعد استشهاد الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) سنة (١٨٣ هـ)، سموا بالواقفية لوقوفهم على موسى بن جعفر (عليه السلام)، لم يأتموا بعده بإمام، ولم يتجاوزوه إلى غيره، وأنكروا إمامة ابنه

في إنكار إمامته.

ثم أن رواياته الكثيرة تجدها منتشرة في أغلب المجاميع الروائية، فقد وَرَدَت في الكافي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وغيرها.

ثم أنّ الرجل قد روى عن جمعٍ، منهم:

١- أبو عبد الله الصادق(عليه السلام).

٢- أبو الحسن الكاظم (عليه السلام).

٣- أبو بصير، يحيى بن أبي القاسم، ولعلّه أكثر من روى عنه، فقد بلغت روايته عنه حوالي ٣٢٥ مَوَرداً.

٤- ابن أبي سعيد المكاري.

٥- علي بن يقطين.

٦- أبان بن تغلب.

٧- إبراهيم بن ميمون.

علي بن موسى الرضا (عليه السلام)ن وقد انقرضت هذه الفرقة، لفساد معتقداتها، ووهن آرائها، وتصدّي الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، وأنصارهم لها بالحجج الدامغة، والمناظرات الجلية.

٨- معاوية بن عمار، وآخرون.

وفي مقابل ذلك روى عنه جمعٌ، منهم:

١: محمد بن أبي عمير.

٢: أبو طالب الغنوي.

٣: إبراهيم بن أبي نصر.

٤: الحسن بن محبوب.

٥: إبراهيم بن عبد الحميد.

٦: إسماعيل بن مهران.

٧: جعفر بن بشير.

٨: صفوان بن يحيى.

٩: عثمان بن عيسى.

١٠: علي بن الحكم.

١١: عبد الله بن المغيرة.

١٢: محمد بن خالد الطيالسي.

١٣: محمد بن سليمان الديلمي.

١٤: محمد بن سنان.

١٥: يونس بن عبد الرحمن، وآخرون.

إطلالة على البطائني في كتب الرجال المتقدمين

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((علي بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة سالم، البطائني أبو الحسن، مولى الأنصار، كوفي، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم، وله أخ يسمى جعفر بن أبي حمزة، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وروى عن أبي عبدالله (عليه السلام) ثم وقف، وهو أحد عُمَد الواقفة، وصنف كتباً عدة، منها: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب التفسير، وأكثره عن أبي بصير، كتاب جامع في أبواب الفقه.

أخبرنا محمد بن جعفر النحوي في آخرين، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن غالب، قال: حدثنا علي بن الحسن الطاطاري، قال: حدثنا محمد بن زياد، عنه.

وأخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن، قال: حدثنا جعفر

بن محمد، قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، أبو العباس النخعي، عن محمد بن أبي عمير وأحمد بن الحسن الميثمي جميعاً، عنه، بكتبه))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((علي بن أبي حمزة البطائني، واقفي المذهب، له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً، عنه))[٢].

وتعرض لذكره في رجاله، في موردَين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن أبي حمزة البطائني، مولى الأنصار، كوفي))[٣].

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن أبي حمزة البطائني، الأنصاري، قائد أبي بصير، واقفي،

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ – ٢٥٠ الرقم٦٥٦.

(٢) الطوسي فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦١- ١٦٢ الرقم ٤١٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٤٠٢.

لـه كتـاب))[١]. وترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه، بالقـول:

((عـلي بـن أبي حمـزه لعنـه الله، أصـل الوقـف، وأشـدُّ الخلـق عـداوةً للـوليّ مـن بعـد أبي ابراهيـم (عليه السلام))).[٢]

وبعـد هـذه الإطـلالات الأوليـة عـلى البطائنـي وطبقتـه، وكلـمات أعـلام الرجـال الأوائـل بحقـه، حـان وقـت الدخـول في بحـث حـال الرجـل، مـن ناحيـة الوثاقـة في الحديـث والضعـف، للوصـول إلى مختـار بشـأنه إن شـاء الله (تعـالى).

يقع الكلام في مقامين:

المقـام الأول: في الأدلـة التـي ذُكـرت في مقـام الاسـتدلال عـلى وثاقـة البطائنـي.

المقـام الثـاني: في الأدلـة التـي ذُكـرت في مقـام الاسـتدلال عـلى ضعـف أو عـدم اعتبـار مروياتـه.

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٣٩ الرقم٥٠٤٩.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٣ الرقم ١٠٧.

الكلام في المقام الأول

قيل في إثبات وثاقة علي بن أبي حمزة البطائني عدة وجوه، منها :

الوجه الأول:

ما استدل به جمع، منهم المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه، على وثاقة البطائني، وهي كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه عدّة الأصول، من أنه:

((وإن كان الراوي من فرق الشيعة، مثل الفطحية والواقفة والناووسية وغيرهم..... إلى أن قال: وإنْ كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه، ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضاً العمل به، إذا كان متحرِّجاً في روايته، موثوقاً به في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد.

ولأجل ما قلناه، عملت الطائفة بأخبار الفطحية، مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة، مثل سماعة بن مهران، وعلي

بـن أبي حمـزة، وعثمان بـن عيسـى .....))[١].

وفي الحقيقة يمكن المناقشة في هذا الوجه، من عدة جهات:

الجهة الأولى:

أنَّ رأي الشـيخ الطـوسي في عـلي بـن أبي حمـزة البطائنـي، لا يمكـن استكشـافه فقـط مـن خـلال كلماتـه في عـدّة الأصـول كـما تقـدّم، بـل لـه كلام آخـر بخصـوص البطائنـي في كتبـه الأخـرى، يظهـر منهـا صريحـاً عـدم وثوقـه بروايـات البطائنـي، كـما وَرَدَ في كتـاب الغَيبـة، حيـث قـام بـرَدِّ رواياتـه قائـلا بحقـه:

((فهـذا الخـبر رواه ابـن أبي حمـزة، وهـو مطعـون عليـه))[٢]، وفي مـورد آخـر مـن الكتـاب قـال بشـأنه -وغـيره مـن رؤوس الواقفـة- أنـه ((كيـف يوثـق بروايتهـم، أو يعـوّل عليهـا؟!))[٣]، وفي ذلـك تصريـح واضـح بمعارضـة كلامـه في الرجـل في كتـاب عـدّة الأصـول.

وبالتـالي، فـلا يمكـن القـول بـأنَّ الشـيخ الطـوسي مـن

(١) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٤، الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ١٥٠.

(٢) الطوسي، الغَيبة: ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٦٧.

العاملين بأخبار علي بن أبي حمزة البطائني، خصوصاً مع العلم بأنّ كتاب عُدّة الأصول، كتاب أصولي لبيان القواعد العامة لعملية الاستدلال الفقهي، وكتاب الغَيبة يعتبر محلّ التطبيق والاستشهاد بالروايات، فيكون كتاب الغَيبة أقرب لبيان المباني في الحديث والرواية، من كتاب العدة في الأصول.

الجهة الثانية:

الظاهر أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في كلمات عُدّة الأصول، أراد الإشارة إلى المبنى، وهو عدم مانعية فساد المذهب عن الأخذ بروايات الراوي، إذا كان هناك قرائن وشواهد ومؤيدات، على الوثوق بصدور الروايات عن المعصومين (عليهم السلام)، ولذلك تجده في مقام سرد الشرائط للعمل بالروايات، منها:

١- كونه متحرّجاً في الرواية.

٢- كونه موثوقاً في أمانته.

٣- لم يكن هناك ما يخالف مؤدّى رواياته.

٤- لا يعرف من الطائفة، العمل بخلاف ما يرويه.

وغير ذلك من القرائن والشواهد والمؤيدات، التي تدعم الوثوق بصدور الروايات عن المعصومين (عليهم السلام)، والتي عادةً ما يكون محل بحثها وطرحها، في الأصول العامة للفقه.

ولعلّ بناء الشيخ الطوسي (قدس سره) على العمل بمرويات البطائني، كان بمعية توفّر هذه القرائن والشواهد والمؤيدات، وحيث أنها لم تنقل إلينا، ولم يُشر إليها المتقدمون، فلا موجب يوجب علينا الوثوق بصدور مرويات البطائني عن المعصومين (عليهم السلام)، كما هو واضح.

الجهة الثالثة:

ما نعتقده من أنّ كلام الشيخ الطوسي (قدس سره)، كان في مقام استعراض كبرى كُلية، والإشارة في ذيلها إلى مصاديق لهذه الكبرى. ومن الطبيعي ألّا تكون جميع المصاديق المذكورة، على درجة واحدة من الثقة أو الوثوق.

فبالتالي، يمكن للتحقيق والتدقيق أن يفرز مصاديق، لا تدخل في حيّز هذه الكبرى، أو تكون على طرف دائرة الدخول.

فبالتالي، تكون محلّ خلاف واختلاف، ونعتقد أنَّ هذا الكلام ينطبق على علي بن أبي حمزة البطائني.

وبالتالي، فيمكن للمدقّق من بعد الشيخ الطوسي (قدس سره)، أنْ يخالفه في بعض المصاديق المذكورة.

الوجه الثاني:

وهو الذي أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة

مستدركه[١]، من عدّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم، لكتاب علي بن أبي حمزة البطائني في عِداد الأصول، مصرّحاً بالقول: ((له أصل))[٢]، وبمعية أنَّ كل صاحب أصل، فهو ثقة، فعليه يكون علي بن أبي حمزة البطائني ثقة.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله:

أنّ معنى الأصل مختلف فيه بشدة بين الأعلام.

وبالتالي، فلا اتفاق على معنى واحد له، ويضاف إلى ذلك أنَّ كلمات الأعلام، -ومنهم الشيخ الطوسي (قدس سره) - قد صرّح في ترجمة إسحاق بن عمار أنَّ ((أصله معتمد عليه))[٣]، ومن الواضح أنَّ القيد للاحتراز، مما يُؤشِّرُ على أنَّ هناك من الأصول من هو غير معتبر، وغير معتمد.

وبالتالي، فلا تصح القاعدة القائلة، بأنَّ كل صاحب أصل ثقة، من جهة كون كل أصل معتبر.

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٢ الرقم ٤١٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٥٤ الرقم٥٢.

وقد تقدّم منا الحديث مفصلاً[١]، في أنَّ الظاهر من المراد بالأصل، كون أبوابه ورواياته مُنَسَّقةً، على نسق معين، وترتيب محدد، ونحو ذلك من السمات والخصائص.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامّ.

الوجه الثالث:

رواية مشايخ الثقات، الذين ثبت أنهم لا يروون، بل ولا يُرسلون إلاّ عن ثقة، كأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي[٢]، وكذلك بن أبي عمير[٣]، بل هو الراوي لكتابه، كما تقدّم عن فهرست الشيخ الطوسي، وكذا صفوان بن يحيى، الذي يروي عنه كتابه[٤].

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الصحيح، كون مشايخ الثقات لا يروون، بل ولا يُرسلون إلّا عن ثقة، ولكن:

حيث أنّ علي بن أبي حمزة البطائني، لم يكن مستقيم الحال، ثقة في الحديث، طول حياته الممتدة من زمن الإمام

(١) عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١١٦.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٨٨.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٠ الرقم٦٥٦.

(٤) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٦٢ الرقم٤١٨.

الصادق (عليه السلام)، مروراً بالإمام الكاظم (عليه السلام)، وانتهاءً بالإمام الرضا (عليه السلام)، بل من الواضح أنَّ سيرته الحسنة، ووثاقته، بل و وكالته عنهم (عليهم السلام)، انتهت باستشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام)، سنة (١٨٣) للهجرة، وحيث أنَّ مشايخ الثقات توفُّوا في العقد الثاني من القرن الثالث الهجري، وعاصروا مرحلة ما بعد الإمام الرضا (عليه السلام)، المستشهد سنة (٢٠٣) للهجرة، وحيث أنهم رووا عن أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، والبطائني منهم، فيحتمل قوياً -كما أشير لذلك[1]- أنْ يكون مشايخ الثقات قد تحمّلوا الرواية عن البطائني حال استقامته، التي انتهت (١٨٣) للهجرة، باستشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام).

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنَّ القدر المتيقن، تحمّل مشايخ الثقات الرواية، عن علي بن أبي حمزة البطائني حالة استقامته، وفي عهد الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقيل أنه يقول بالوقف.

وبالتالي، فمن المحتمل جداً، روايتهم لتلك الروايات بعد زمان الوقف، -أي في عهد الإمام الرضا (عليه السلام) ومن بعده-، وهذا لا يدلّ على وثاقة البطائني، في زمن الإمام الرضا (عليه السلام) ومن بعده؛ وذلك لأنَّ معنى كونهم لا يروون إلاّ عن ثقة، هو

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٣٤٥.

عدم تحمّلهم الرواية إلاّ عن الثقة، ولا يستدعي ذلك، ولا يلازم أن لا يروون إلاّ عن ثقة، فقد يتحمّلون عن الثقة حال كونه ثقة، ومن ثم يُخبِرون ويروون عنه، ما تحملوه من الروايات عنه، ويكون ذلك الثقة قد تبدّل حاله إلى عدم الوثاقة، وهذا ما حصل مع علي بن أبي حمزة البطائني من جهة، وصفوان وابن أبي عمير والبزنطي من جهة أخرى.

ويمكن أن يقال:

أنَّ مقتضى رواية ابن أبي عمير، عن أبي عن علي بن أبي حمزة البطائني قبل انحرافه، هو البناء على وثاقته، حتى بعد قوله بالوقف، متمسّكاً باستصحاب بقائها، إلاّ أن يثبت أحد أمرين:

١- إنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام)؛ طمعاً في الأموال، ووضعه الأحاديث في ذلك، وشهادة الإمام الرضا (عليه السلام) عليه بالكذب، كما ستأتي الإشارة إليه[١].

٢- ما حُكِي عن ابن فضّال، من أنه كذّاب، متهم، كما ستأتي الإشارة إليه[٢].

---

(١) ينظر: ص٦٧

(٢) ينظر: ص ٤٨

وكلا الأمرين غير ثابت.

أما الثاني، فَلِما سيأتي بيانه لاحقاً[1]، وأما الأوّل، فَلِروايةٍ صحيحةٍ أورَدَها الحميري، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وَرَدَ فيها أنّ الإمام الرضا (عليه السلام) كتب إليه في ضمن رسالةٍ طويلةٍ ما يأتي:

((أما ابن السراج، فإنما دعاه إلى مخالفتنا، والخروج عن أمرنا، أنه عدا على مالٍ لأبي الحسن (صلوات الله عليه) عظيمٍ، فاقتطعه في حياة أبي الحسن، وكابرني عليه، وأبى أن يدفعه، والناس كلهم مسلِّمون، مجتمعون على تسليمهم الأشياء كلّها إليّ، فلما حدث ما حدث من هلاك أبي الحسن (صلوات الله عليه)، اغتنم فراق علي بن أبي حمزة وأصحابهم إياي، وتعلل، ولعمري ما به من علة إلا اقتطاعه المال، وذهابه به.

وأما ابن أبي حمزة، فإنه رجل تأوّل تأويلاً لم يحسنه، ولم يؤتَ علمه، فألقاه إلى الناس فلَجّ فيه، وكره إكذاب نفسه في إبطال قوله بأحاديث تأوّلها، ولم يحسن تأويلها ولم يؤتَ علمها، ورأى أنه إذا لم يصدّق آبائي بذلك، لم يدرِ لعلّه ما خبر عنه مثل السفياني وغيره، إنه كائن لا يكون منه شيء، وقال لهم:

---

(١) ينظر: ص٤٩.

ليس يسقط قول آبائه بشيء، ولعمري ما يسقط قول آبائي شيء، ولكن قصر علمه عن غايات ذلك وحقائقه، فصار فتنة له، وشُبّه عليه، وفرّ من أمر فوقع فيه.

وقال أبو جعفر (عليه السلام): من زعم أنه قد فرغ من الأمر، فقد كذب؛ لأن لله (عز وجل) المشيئة في خلقه، يُحدث ما يشاء، ويفعل ما يريد، وقال: ((ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ))[1] فآخرها من أولها، وأولها من آخرها، فإذا أخبر عنها بشيء منها بعينه، أنه كائن، فكان في غيره منه، فقد وقع الخبر على ما أخبر، أليس في أيديهم أنَّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قيل في المرء شيء، فلم يكن فيه، ثم كان في ولده من بعده، فقد كان فيه؟))[2]

قال العلامة المجلسي (قدس سره):

((قوله: (ورأى أنه إذا لم يصدق)، أي قال: إنه إن لم أصدق الأئمة فيما أخبروا به من كون الإمام موسى (عليه السلام) هو القائم، فيرتفع الاعتماد عن إخبارهم، فلعّل ما أخبروا به من السفياني وغيره، لا يقع شيء منها، وحاصل جوابه (عليه السلام)، يرجع تارة إلى أنه مما وقع فيه البداء، وتارة إلى أنه مأوّل، بأنه يكون ذلك

---

(١) سورة آل عمران: آية ٣٤

(٢) الحميري، قرب الإسناد: ص ٣٥١-٣٥٢.

في نسله))[١].

إن هذه الرواية الشريفة تدلّ على أمرين:

أحدهما: أن إنكار علي بن أبي حمزة لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام)، لم يكن لطمعه في شيء من أموال الدنيا، على خلاف ما نسب إليه في بعض الروايات، المروية في كتاب الغَيبة للشيخ الطوسي (قدس سره) وغيره، وهي روايات ضعيفة الإسناد، ولا تبلغ حدّ الاستفاضة، ليؤخذ بها على كل حال، وأما قول الشيخ الطوسي (قدس سره)،

((فروى الثقات، أنَّ أول من أظهر هذا الاعتقاد، علي بن أبي حمزة البطائني.....طمعوا في الدنيا))[٢].

فهذا لا يعدو كونه رسالة مرسلة، ولا يمكن الأخذ بها، في مقابل هذه الرواية الصحيحة، والتي تحكي شهادة خطّية من الإمام (عليه السلام)، وهي بقرينة المقابلة مع ما ذكره (عليه السلام)بشأن بن السراج، كالصريح في براءة علي بن أبي حمزة، من تهمة استحواذه على أموال الإمام الكاظم (عليه السلام)، وانكاره لوفاته (عليه السلام)؛ طمعاً فيها.

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الأطهار:٤٩/ ٢٦٨.

(٢) الطوسي، كتاب الغَيبة: ص ٦٣.

ثانيهما: أنَّ علي بن أبي حمزة لم يختلق رواية، في نفي إمامة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)، وأنه هو القائم الذي يظهر في آخر الزمان، ونحو ذلك، بل أنه كان قد رويت عدة روايات بهذه المضامين[1]، إلاّ أنه لم يحسن فهمها، و قصر علمه عن درك معانيها، ولم يتوصل إلى تأويلها، فأوجب ذلك إنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام)، وعدم الإقرار بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، ولعلّ قصور فهم الرجل وأصحابه، عن درك معاني الروايات التي كانوا يرونها، هو الوجه فيما وَرَدَ من أنَّ الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) خاطبه، قائلاً: ((**يا علي أنت وأصحابك شبه الحمير**))[2].

وكيف كان، فإنَّ صحيحة البزنطي المذكورة المتضمنة لرسالة الإمام الرضا (عليه السلام) إليه، كفيلة بتبرئة ساحة علي بن أبي حمزة من كل من تهمتي أكل أموال الإمام (عليه السلام)، واختلاق الروايات لترويج القول بالوقف.

وليس في ما يذكر في مقابلها، إلا عدّة روايات غير نقية السند، حتى ما دلّ على شهادة الإمام الرضا (عليه السلام) بكذبه.

---

(١) ينظر: الحميري، قرب الإسناد: ص ٣٧٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٥ الرقم٧٥٤.

وعلى ذلك، فلا دليل على أنّ انحراف الرجل في العقيدة، كان مقروناً بالخلل في وثاقته في النقل، بل ظاهر الصحيحة المذكورة، خلافه.

ومن هنا، يرجّح البناء على وثاقته، حتى بعد وقفه على الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)، هذا أقصى ما يمكن أن يوجه به البناء على وثاقة البطائني، ولو بعد قوله بالوقف.

ولكن يمكن الخدش فيه:

بأنَّ رسالة الإمام الرضا (عليه السلام) إلى البزنطي، بشأن مخالفة علي بن أبي حمزة إياه، يبدو أنها كانت تتعلق بما حصل في أوائل الأمر، بُعَيْدَ وفاة الإمام الكاظم (عليه السلام)، ويشير إليه قوله (عليه السلام) في الرسالة نفسها: ((**ولولا ما قال أبو جعفر (عليه السلام) حين يقول: لا تعجلوا على شيعتنا إن تزل قدم تثبت أخرى، وقال: من لك بأخيك كله، لكان مني من القول في بن أبي حمزة، وابن السراج، وأصحاب ابن أبي حمزة**))[1].

فإنه يظهر من هذا المقطع، أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يأمل عند تحرير تلك الرسالة، أنْ يغير ابن أبي حمزة طريقه بعد مدة من الزمن، ويرجع إلى طريق الحق.

(١) الحميري، قرب الإسناد: ص ٣٥١.

وعلى ذلك، فلا يصحّ الاستناد إلى الرسالة المذكورة، في نفي تمادي علي بن أبي حمزة لاحقاً، والتجائه إلى الكذب، والافتراء لتثبيت مذهبه، فإنَّ من الأشخاص من يخطئ في أمر، ثم يلتفت إلى خطئه، ولكن يعُزُّ عليه أنْ يُعلن أمام الناس اشتباهه، ويتراجع عنه، فيصرّ عليه، ويتمادى في الباطل، ويتوسل بكل وسيلة لتثبيته.

وربّما كان ابن أبي حمزة من هذا القبيل، بل لعلّ في كلام الإمام (عليه السلام)، إشارة إلى هذا المعنى، حيث قال: ((**فإنه رجل تأوّل تأويلاً لم يحُسنه، ولم يؤتَ علمه، فألقاه إلى الناس، فلَجّ فيه، وكره إكذاب نفسه في إبطال قوله**))[1].

وبالجملة، فكلام الإمام (عليه السلام) إنما يصلح دليلاً على نفي ما وَرَدَ في روايات ضعيفة أخرى، بأنّ منشأ قول علي بن أبي حمزة بالوقف، وإنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام)، هو طمعه في الأموال التي كانت عنده، وأنه قد اختلق عدداً من الروايات، في عدم وفاة الإمام (عليه السلام). وأما أنَّ الرجل ظّل مشتبها إلى آخر أمره، لاستناده إلى بعض الروايات التي لم يحُسن فهمها، ولم يؤتَ علمها، وأنه لم يلتجئ لاحقاً إلى الكذب والافتراء لتثبت

---

(١) المصدر السابق.

مذهبه، فهذا مما لا يمكن استفادته من الصحيحة المذكورة، فتأمل[١].

وعليه، فهذا الوجه غير تام.

الوجه الرابع:

ما أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه، من رواية جعفر بن بشير، عن علي بن أبي حمزة البطائني[٢]، وجعفر قيل في حقه أنه روى عن الثقات، ورووا عنه.[٣]

ولكن يرد على هذا الوجه، ما تقدّم منّا مفصلاً[٤] من المناقشة في تمامية هذا التوثيق العام.

حلاً: من خلال عدم دلالة الجملة على الحصر في الثقات، من كلا الطرفين، الذي هو المقوّم والعمود لتمامية هذا التوثيق.

ونقضاً: من خلال الإشارة إلى رواية جعفر بن بشير، عن جمع ممن ثبت ضعفهم، كالمفضل بن عمر الجعفي، وداود الرُقّي، وعبد الله بن محمد الجعفي، وللاطلاع على التفصيلات راجع

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال:١/ ٣٤٧ - ٣٥٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤١٨ ب: فيه نكت ونتف من التنزيل ح٣٥.

(٣) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٧.

(٤) ينظر: عادل هاشم، مباحث في التوثيقات العامة: (مخطوط).

ما ذكرناه في محلّه في مختاراتنا الرجالية وتحديداً في التوثيقات العامة[١].

الوجه الخامس:

ما ذكره كذلك المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه، من أنَّ علي بن الحسن الطاطاري، روى عن علي بن أبي حمزة البطائني، كما وَرَدَ في كتاب تهذيب الأحكام[٢]، وقد قالوا بحق الطاطاري، أن له كتباً في الفقه، رواها عن الرجال الموثوق بهم، وبرواياتهم[٣].

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أنَّ هذا الوجه غير تامّ؛ وذلك لأنَّ مثل هذه التعبيرات، تكون مبنية على ضرب من التعميم والتغليب، دون أن تكون قائمة على الاستقراء والتدقيق، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فلا ملازمة بين رواية الشخص عن الثقات في كتبه، وبين أن يكون هو بنفسه من الثقات، كما هو

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ٣٩٦ الرقم ١٣٧٧.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٥٦ الرقم ٣٩٠. المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٥.

واضح.

وعليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه السادس:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من دعوى المحقق، إجماع الأصحاب على العمل بروايات علي بن أبي حمزة البطائني، حيث قال في المعتبر، في مسألة الأسآر:

((وأما سؤر الطيور فطاهرٌ، إلاّ ما كان على منقاره نجاسةٌ، دماً أو غيره)).

ثم استدل بروايتي علي بن أبي حمزة وعمّار، ثم قال:

((لا يقال علي بن أبي حمزة واقفي، وعمار فطحي، فلا يعُمل بروايتيهما؛ لأنا نقول: الوجه الذي لأجله عُمل برواية الثقة، قبول الأصحاب، أو انضمام القرينة، لأنه لولا ذلك، لمنع العقل من العمل بخبر الثقة، إذ لا قطع بقوله، وهذا المعنى موجود هنا، فإنَّ الأصحاب عملوا برواية هؤلاء، كما عملوا هناك.

ولو قيل: قد ردّوا رواية كل واحد منهما في بعض المواضع.

قلنا: كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع، متعللين بأنّه

خبر واحد، وإلّا فانظر كتب الأصحاب، فإنّها تراها مملوءة من رواية علي المذكور، واسحاق))[١].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع؛ لأمور:

الأمر الأول: أنها مجرد دعوى، كما اعترف بذلك المحدث النوري نفسه، حيث لم يقم عليها الدليل من المحقق (قدس سره).

الأمر الثاني: لا حجية لدعوى الاجماعات في الفقه، فضلاً عن دعوى حجيتها في الرجال، كما هو الصحيح في علم الأصول، وذهب إليه جمع من الأعلام، وهذا يكفي لإسقاط هذا الوجه عن الاعتبار.

الوجه السابع:

وهو الوجه الذي يتمحور حول كلمات ابن الغضائري، في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني، وحاصله:

أنّ ابن الغضائري ضعّف بوضوح ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، وقال عنه: ((أبوه أوثق منه))[٢]،

---

(١) المحقق الحلي، المعتبر: ١/ ٩٣، المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٧.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥١ الرقم٣٣.

ففهم البعض من هذا الكلام، أنه توثيق من ابن الغضائري للبطائني؛ من جهة عدم إمكان الحمل على ضعف البطائني عند ابن الغضائري، بعد أن صرح بأنه أوثق من ابنه.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله:

فإنه يمكن الحمل على إرادة وثاقة البطائني، عند ابن الغضائري إذا كان ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، ثقة عند ابن الغضائري، فيكون بذلك إشارة إلى أنه أعلى منه مرتبة في الوثاقة، وقد فُهم هذا المعنى، من كلمات الأعلام من الرجال المتقدمين في غير مورد، شريطة أنْ يكون من يقاس عليه، ثقة في نفسه.

وامّا في المقام فالأمر يختلف، فإن المقيس عليه ضعيف، وبذلك يكون التعبير بـ(أوثق منه) لا يلازم إرادة الوثاقة، بالمعنى والمستوى المطلوب منه في علم الرجال، بل يظهر منه إرادة النسبية، بالنسبة إلى الضعف، فليس كل مستوىً أعلى من الضعف هو الوثاقة، فلعّل المراد به (أقل ضعفاً منه)، ولكنه يبقى دون الوصول إلى مرتبة الوثاقة المطلوبة، للاعتماد على مروياته.

بل لا يمكن الحمل على إرادة ابن الغضائري توثيق علي

بن أبي حمزة، بعد أن لعنه صريحاً في ترجمته، وهذا أسلوب غير معهود منه، بل لعله انفرد بلعن البطائني في كتابه، وهذا يدلّ على شدة تضعيفه، روايةً وسلوكاً، وعقيدةً، بل وعداوة لأهل البيت (عليهم السلام)، من خلال إنكاره لإمامة الإمام الرضا (عليه السلام).

وعليه، فهذا الوجه على الخلاف أدلّ.

ثم أنه حتى على تقدير وثاقة البطائني عند ابن الغضائري، فهو لا يعدو بذلك أنْ يكون موثقاً عند أحد أعلام الرجال، ولكن في مقابل ذلك، هناك آراءٌ وكلماتٌ من أعلام آخرين، تعارض هذا التوثيق، بل تُصرّح بضعف البطائني.

وبالتالي، فلا يثبت له توثيق في المحصلة النهائية، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة[1].

الوجه الثامن:

وهو الذي أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه، من رواية جمع من الأعلام عنه، منهم:

١-الحسين بن سعيد.

٢- الحسن بن علي الوشاء.

---

(١) ينظر: ص٤٣.

٣- علي بن الحكم.

٤- أبو داود سليمان بن سفيان.

٥- عتيبة بيّاع القصب.

٦- إبراهيم بن عبد الحميد.

٧- محمد بن سنان.

٨- ظريف بن ناصح.

٩- وُهَيب بن حفص.

١٠-إسماعيل بن مهران.

١١- محمد بن خالد الطيالسي.

١٢- علي بن أسباط.

١٣- درست بن أبي منصور.

١٤- موسى بن القاسم.

١٥- معاوية بن وهب.

١٦- عمر بن عثمان.

١٧- العباس بن عامر.

١٨- عبد الله بن المفضّل النوفلي.

١٩- عبد الله بن حمّاد.

٢٠- سليمان بن داود.

٢١- عبد الله بن جبلة.

وغيرهم من الممدوحين[١].

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ:

بل نحتاج إلى وقفة في نقد هذا الأسلوب، والمنهج من التوثيق، القائم على سرد أسماء من روى عن الشخص، فإنّ هذا المنهج ضعيفٌ جداً، بل لا يدخل في دائرة المنهج العلمي، في إثبات وثاقة الشخص؛ وذلك لأنّ كثرة الرواية عن شخص من قبل تلامذته، لا يمتُّ إلى الوثاقة بصلة، ولا يمكن أنْ يكون مؤشراً على وثاقة المروي عنه، بل غاية ما هنالك، أنها آلية من آليات تحمّل الرواية، ونقل الحديث طبقة بعد طبقة، وأما استخدامها كوسيلة للدلالة على الوثاقة، فهذا بعيد عن المنهج العلمي، خصوصاً بعد أن ثبت لجمع ممن اُستعرضت أسماؤهم في المقام، بأنهم ليسوا من الثقات، ولا الممدوحين، بل من

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦٦ - ٤٦٧.

الضعفاء والغُلاة، كمحمد بن سنان وغيره.

ثم أنه على تقدير تمامية هذا الوجه، فيمكن أنْ يقال: بأنه سيكون وجها سيّالاً للإثبات، أي لإثبات وثاقة أغلب من لم يثبت وثاقته من الطرق المتعارفة؛ وذلك من جهة أننا لا نُعدم الحصول على مجموعة ممن روى عن أي راوٍ، ومنهم الثقة والممدوح وأضرابه، كما هو واضح، ولكن تقدّمت[1] أنها ليست من الطرق العلمية المعتبرة.

الوجه التاسع:

ما ذُكر من أنَّ للصدوق طريقاً صحيحاً إليه، وهذا نافع في الاستدلال على وثاقته.

والجواب عن هذا الوجه تقدّم غير مرة، وحاصله:

أنه لا دلالة لوجود طريق صحيح للصدوق، إلى شخص على وثاقة ذلك الشخص بوجه؛ وذلك لأنَّ طرق الصدوق وغيره إلى أصحاب الكتب، والمصنّفات، والأصول، التي أخذ منها رواياته، إنما هي تعبير آخر عن آليةٍ علميةٍ، لأخذ الروايات وتدوينها في الكتب المصنفة، سواء كانت صحيحة معتبرة، أو غير معتبرة، ولا علاقة للأمر بثبوت وثاقة أصحاب

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٢٢٣.

الكتب، والأصول، التي ينتهي إليها الطريق، وقد تقدّم ذلك مفصلاً في شرحنا لمشيخة من لا يحضره الفقيه فراجع كتابنا بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه[١].

الوجه العاشر:

وقوع الرجل في ما يسمى بتفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، حيث روى فيه عن أبي بصير، وروى عنه القاسم بن محمد في تفسير سورة طه، في قوله (تعالى):(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى)[٢]، وقد صحّح هذا الوجه، سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، ولكنه ذكر بكونه معارَض بما نُقل عن ابن فضّال، من أنَّ علي بن أبي حمزة البطائني كذّابٌ، متهم.

وبالتالي، فلا يمكن الحكم بوثاقته.

وبالنتيجة، يتُعامل مع البطائني معاملة الضعيف[٣].

وللمناقشة فيه مجال واسع، بعدّة أمور:

---

(١) عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ١/ ٩.

(٢) سورة طه: اية ١-٢.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢/ ٢٤٦.

الأمر الأول: أنَّ ما وصلنا مما يسمّى بتفسير القمي، فهو ليس بتفسير القمي، وإنما هو مجموعة كلمات، ومصنفات، ورسائل، وروايات، وغير ذلك من غير واحد، جُمِعت وأُضيف إليها في خلال القرون والأزمان الشيء الكثير، الذي أخرج ما وصل إلينا عن كونه تفسيراً للقمي.

وبالتالي، فلا يصح تسميته بتفسير القمي أصلاً.

الأمر الثاني: أن ما وصلت إلينا من مقدمة لهذا الكتاب، لا يصح نسبتها إلى علي بن إبراهيم القمي، واستفادة وثاقة رجال الأسانيد للكتاب منها؛ لأنها لم تثبت نسبتها لعلي بن إبراهيم أصلاً.

الأمر الثالث: أنه لا يصحّ الاستناد إلى الوقوع في أسناد هذا التفسير، للقول بوثاقة الراوي، وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في التوثيقات العامة، فراجع في ما يسمى بتفسير القمي فراجع[1].

الأمر الرابع: أنّه حتى على تقدير تمامية دلالة نفس الوقوع في الأسناد على الوثاقة، ومطابقة ما وصل إلينا من نسخة، مع نسخة الأصل من التفسير، وكونه للقمي، فمع ذلك فما

(١) ينظر: عادل هاشم، مباحث في التوثيقات العامة: (مخطوط).

ذهب إليه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) من كونه معارَضاً مع ما قاله ابن فضّال بحق البطائني، فهو غير صحيح؛ لأنه مبني على مسلكه (قدس سره) في مدرك حجيّة قول الرجالي، وكونه من باب حجيّة خبر الثقة في تشخيص موضوع خارجي.

وتقدّم مفصلاً[1] أنَّ هذا المسلك غير تامّ، والصحيح أنَّ مدرك الحجيّة لقول الرجالي، كونه قرينة أو مقدمة أو شاهداً ونحو ذلك على حال الراوي، توثيقًا وتضعيفًا، ويستبطن قيمةً احتماليةً معينةً، لها القدرة على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، جرحاً أو تعديلاً.

فبالتالي، يكون قول ابن فضّال، قرينة على خلاف ما يدلّ عليه وقوع البطائني في إسناد تفسير القمي، والتي يُدعى بدلالتها على الوثاقة.

فبالتالي، تمنع كلمات ابن فضّال من الوصول إلى مستوى الاطمئنان بوثاقة البطائني.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم من الوجوه:

أنها لا تصلح للانتهاء إلى القول بوثاقة علي بن أبي حمزة

---

(١) ينظر: عادل هاشم، تفسير القمي دراسة وتحليل: (مخطوط).

البطائني، مضافا إلى وجود جملة من الوجوه، التي قيل بدلالتها على ضعف الرجل، في الرواية والعقيدة، كما سيأتي بيانه.

أما الكلام في المقام الثاني
وجوه ضعف علي بن أبي حمزة البطائني

الوجه الأول:

ما وَرَدَ في رجال الكشي، قال:

((قال ابن مسعود: سمعت علي بن الحسن، يقول: ابن أبي حمزة كذّابٌ ملعون، قد رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت تفسير القرآن كلّه من أوّله إلى آخره، إلّا أنّي لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً))[1].

أما الكلام في السند للرواية فواضح، فإنَّ الكشي يرويها عن ابن مسعود العيّاشي، الثقة، صاحب التفسير الجليل، الذي تقدّم، وأما علي بن الحسن بن فضّال، فإنه فطحيٌ، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، فقيه، شيخ أصحابنا، واسع الرواية، تقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً.

وأما من ناحية الدلالة، فأمرها واضح في الخدش بابن أبي

---

(١)الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٦ الرقم٧٥٦.

حمزة من ناحية الحديث، وكونه كذّاباً ملعوناً.

إلاّ أن هناك جهة لابدّ من الالتفات إليها، وتحقيق الحال فيها، وهي: أن الواسطة بين علي بن الحسن بن فضّال، وعلي بن أبي حمزة البطائني، معدومةٌ في هذه الرواية، وهذا خلف الواقع، من أنَّ علي بن الحسن بن فضال من الطبقة السابعة، وعلي البطائني من الطبقة الخامسة.

وعليه، فلا بدّ من وجود واسطة للنقل بينهما، وبناءً على ذلك، فهذا مؤشر على وجود سقط في السند، وهو الواسطة بين ابن فضّال، وعلي بن أبي حمزة.

ولكن يمكن أنْ يقال -كما هو الأقرب بل الأظهر- أنّ ابن فضال في المقام، لم يُصرح بالمراد من أبي حمزة، فإنه كما يحتمل إرادة علي، فكذلك يحتمل إرادة ابنه الحسن بن علي، ومن الواضح أنّ الحسن حينئذٍ سيكون من الطبقة السادسة، ومعه فلا حاجة لافتراض السقط في السند؛ لإمكانية رواية ابن فضّال عن الحسن البطائني من دون واسطة.

وأما توجيه الكلام في مسألة كتابة تفسير القرآن عنه كاملاً، فقد قيل في توجيهه: أن كلمة (تفسير) محرّف كلمة (فضل)، وبمعية أنَّ للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني كتابًا

في فضائل القرآن[١]، كان الصدوق قد أورَدَ رواياته في كتاب (ثواب الأعمال)، بما يناهز المئة رواية[٢].

وإن رأيت بعد الحمل على التصحيف في كلمة (تفسير)، فيمكن حينئذٍ الحمل على إرادة رواية تفسير علي ابن أبي حمزة، من قبل ابنه، وكان الحسن بن علي بن فضّال، قد كتب عن الحسن بن علي هذا التفسير، وعادة ما يروي الأبناء كتب آبائهم، وعادة ما يروي التلامذة كتب أساتذتهم، وهذا واضح.

ثم أنه من المتعارف لدى أصحاب الرجال، والفهارس من أصحابنا القدماء، نسبة الراوي تارةً إلى أبيه، كأن يقال الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، أو ينسب إلى جده مباشرةً، كأن يقال الحسن بن أبي حمزة البطائني، أو ابن أبي حمزة مباشرة، وهذا وارد، بل في بعض الأحيان يُنسب الراوي إلى والد جده، وهكذا، وهذا النمط من التعبيرات واضح عند من أطال النظر في أسماء الرواة، المذكورين في كتب الفهارس، من القدماء من أصحابنا.

بل هناك قرينة على إرادة الحسن، دون أبيه علي، وهي ما

---

(١) يُنظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧ الرقم ٧٣.

(٢) ينظر: ص ١٠٤ - ١٢٨.

رواه الكشي في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، محمد بن مسعود قال: ((سألت علي بن الحسن بن فضّال، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فقال: كذّابٌ، ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن، كلّه من أوّله إلى آخره، إلاّ أني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً))[1].

ويعضد ما انتهينا إليه، ويشير إليه بوضوح، أن النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، ذكر في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة أنه:

((قال أبو عمرو الكشي، فيما أخبرنا به محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عنه قال: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضّال، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فطعن عليه))[2]، ولم يذكر أو يُشر إلى ذلك، في ترجمة أبيه، علي بن أبي حمزة البطائني.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم، أنَّ الرواية وإن كانت تامة سنداً، ودلالة، على الخدش والطعن في الحديث، ولكن الظاهر، ورودها في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، دون أبيه علي،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٧ الرقم ١٠٤٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦ الرقم ٧٣.

الذي هو محل الكلام.

وعليه، فهذا الوجه لا يصلح للطعن في وثاقة علي بن أبي حمزة البطائني، من ناحية الحديث.

الوجه الثاني:

كذلك ما ذكره الكشي في رجاله، قال ابن مسعود:

((قال أبو الحسن علي بن الحسن بن فضّال: علي بن أبي حمزة كذّاب، متهم، وروى أصحابنا، أن أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، قال بعد موت ابن أبي حمزة: أنه أُقعِد في قبره فسُئل عن الأئمة (عليهم السلام)، فأخبرهم بأسمائهم، حتى انتهى إليّ، فَسُئِلَ فوقف، فضُرب على رأسه ضربةً، امتلأ قبره ناراً))[1].

والرواية تامة سنداً، بعد وثاقة -بل جلالة قدر محمد بن مسعود العياشي-، وعلي بن الحسن بن فضّال كما تقدّم.

وأما أصل دلالتها على الطعن في الحديث والرواية، فهو واضح؛ لأنه صريح قوله كذّاب.

ولكن بعد إمعان النظر في الرواية، وبمعية ما تقدّم من أحوال الرجال، يصعب الحمل على إرادة نفس علي بن أبي

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٦-٧٠٧ الرقم ٧٥٥.

حمزة، خصوصاً أن مقتضى توصيفه بكونه كذّاباً، لا ينسجم مع رواية بن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي عنه، وهذا الكمّ الكبير من الرواة الثقات، وبمعية ما هو المعلوم من أن كتاب الكشي كثير الأغلاط، والتصحيف، والظاهر مما تقدّم وغيره، أنه وقع في الكتاب خلط أخبار ترجمة، بأخبار ترجمة أخرى، كما لعلّه الظاهر في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني، وابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة، كما بات واضحاً.

وعليه، فالحمل على التصحيف، وإرادة الحسن بن علي بن أبي حمزة، هو الأقرب.

الوجه الثالث:

ما وَرَدَ في رجال الكشي، محمد بن مسعود قال:

((حدثني علي بن الحسن، قال: حدثني أبو داود المسترق، عن علي بن أبي حمزة، قال: قال أبو الحسن موسى (عليه السلام): يا علي أنت وأصحابك شِبه الحمير))[1].

وسند الرواية مشتمل على:

الأول: محمد بن مسعود العياشي، صاحب التفسير، ثقة،

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٠٥ الرقم ٧٥٤.

جليل القدر، كثير الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين بن فضّال، كذلك ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أبو داود المسترق، وهو سليمان بن سفيان:

ترجم له النجاشي، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول: ((سليمان بن سفيان، أبو داود المسترق، المنشد، مولى كِندة، ثم بني عدي منهم، روى عن سفيان بن مصعب، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، وعن الرجال[1] وعمّر إلى سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

قال أبو الفرج محمد بن موسى بن علي القزويني (رحمه الله): حدثنا إسماعيل بن علي الدُعبلي، قال: حدثنا أبي، قال: رأيت أبا داود المسترق، وإنما سُمِّي المسترق؛ لأنه كان يسترق الناس بشعر السيد في سنة خمس وعشرين ومائتين، يحدّث عن سفيان بن مصعب، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، ومات سليمان سنة إحدى وثلاثين ومائتين))[2].

---

(١) في نسخة أخرى (الربال).

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٣-١٨٤ الرقم٤٨٥.

وترجم له الشيخ الطوسي، في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((أبو داود المُسترِق، له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الزبير، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عنه، وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عنه، ورواه عبد الرحمن بن أبي نجران، عنه))[1].

ثم أن الكشي قد أورَدَ وأفرد باباً خاصاً، بأبي داود المُسترقّ وأورَدَ فيه جملة من الروايات، منها:

الرواية الأولى:

((قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضّال، عن أبي داود المُسترقّ، قال: اسمه سليمان بن سفيان المُسترقّ، وهو المنشد، وكان ثقة))[2].

وسند الرواية معتبر؛ لوثاقة العياشي، وابن فضّال، كما تقدّم، ودلالة الرواية على وثاقة أبي داود المُسترقّ، صريحةٌ جداً، بل نصّ في المطلوب، فالرجل ثقةٌ.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦٩ الرقم ٨٢٩.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٠٦-٦٠٧ الرقم: ٥٧٧.

الرواية الثانية:

وهو ذيل للرواية الأولى، ونصها:

((قال حمدويه: هو سليمان بن سفيان بن السمط المُسترقّ، كوفي، يروي عنه الفضل بن شاذان، أبو داود المُسترقّ (مشدّدة)، مولى بني أعين من كندة، وإنما سُمِّي المسترق؛ لأنه كان راوية لشعر السيد، وكان يستخفه الناس لإنشاده، يسترق: أي يرق على أفئدتهم، وكان يسمّى المنشد، وعاش تسعين سنة[1]، ومات سنة ثلاثين ومائة)) [2].

نعم لابدّ من التعليق على الاختلاف في سنة وفاته، بينما ذكره الكشي في المقام عن حمدويه، بكونها سنة (١٣٠) للهجرة، وبين ما تقدّم من النجاشي، بكونها سنة (٢٣١) للهجرة، والظاهر أنَّ الأصح ما ذكره النجاشي، خصوصاً مع إشارة الكشي في كلامه إلى أنَّ أبا داود عاش ٦٠ عاماً.

بل يعضد ذلك (أي كونه توفي سنة ٢٣١ للهجرة) رواية

---

(١) نقل العلامة الحلي عن الكشي ((قال حمدويه: ..... وكان يسمى المنشد، وعاش سبعين سنة، ومات سنة ثلاثين ومائة)) العلامة الحلي، خلاصة الاقوال: ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق.

جمع من الأعلام عنه، ممن لم يدرك الإمام الصادق(عليه السلام) أصلاً، كالفضل بن شاذان، المدرك للإمام أبي محمد العسكري(عليه السلام)، وكذلك محمد بن الحسين، الذي مات سنة (٢٦٢) للهجرة، والحسن بن محبوب السراد أو الزراد، المولود سنة (١٥٠) للهجرة، وعبد الله بن أبي نجران، الذي يعدّ من أصحاب الإمام الرضا، والإمام الجواد(عليهما السلام)، ومن الواضح أنَّ مثل هؤلاء، أو من هم في طبقتهم، لا يمكن لهم الرواية عن شخص توفي سنة (١٣٠) للهجرة، أي قبل وفاة الإمام الصادق(عليه السلام)، بعقدين تقريبا.

وفي النهاية، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الكليني (رحمه الله) في الكافي كثيراً ما يجعل أبا داود المُسترقّ، في صدر سنده في الكافي، من باب التعليق طبعاً، وكذلك يروي عنه كثيراً، في طبقة الإسناد بتوسط العدّة، وبتوسط واسطة واحدة، وهو يروي عن الحسين بن سعيد، من غير واسطة.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ أبا داود المُسترقّ، أو سليمان بن سفيان، ثقة، معتبر الحديث، عَمَّرَ في حياته.

وما في الرواية من الخدش بحال الرجل، والإشارة إلى

مستوى فهمه المتواضع، أو عدم فهمهم للعقيدة، ونحو ذلك مما لا شبهة فيه، ويؤيده، رواية الكشي لنفس الرواية، بطريق آخر:

((حمدان بن أحمد، قال: حدثنا معاوية بن حكيم، عن أبي داود المُسترقّ، عن عتيبة بيّاع القصب، عن علي بن أبي حمزة، قال: قال أبو الحسن يعني الأول (عليه السلام): يا علي أنت وأصحابك أشباه الحمير))[1].

وفي السند رجال، منهم:

الأول، حمدان بن أحمد.

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الرجل وَرَدَ تحت عدة عناوين، منها:

الأول: حمدان بن أحمد.

الثاني: حمدان القلنسي.

الثالث: حمدان النهدي.

الرابع: حمدان النهدي القلانسي.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٠٥ الرقم ٧٥٤.

الخامس: محمد بن أحمد بن خاقان النهدي.

السادس: أبو جعفر القلانسي الملقب حمدان.

السابع: محمد بن أحمد النهدي.

والعمدة إنما هو الكلام باتحاد حمدان القلانسي، ومحمد بن أحمد بن خاقان.

فقد ذهب البعض إلى الاتحاد، خصوصاً مع ملاحظة جملة من الجهات والطبقة، وبعد الاتحاد يقع الكلام في حال الرجل، من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها، فنقول بعد التوكل على الله:

ترجم له الكشي في رجاله، نقلاً عن العياشي، حيث قال:

((قال أبو عَمر: سألت أبا النضّر محمد بن مسعود، عن جميع هؤلاء، -يعني علي وأحمد ابنَي الحسن بن علي بن فضّال، الكوفيين، وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، الكوفي، والقاسم بن هشام اللؤلؤي، الكوفي، ومحمد بن أحمد، وهو حمدان النهدي الكوفي، وعلي بن عبد الله بن مروان البغدادي، وإبراهيم بن محمد بن فارس، ومحمد بن يزداد الرازي، وإسحاق بن محمد البصري-، فقال أما علي..... وأما محمد بن أحمد النهدي، وهو حمدان القلانسي، كوفيٌ،

فقيهٌ، ثقةٌ، خيّرٌ))[1].

والسند تامّ، فإنَّ الكشي يروي الكلام عن محمد بن مسعود العياشي، الثقة، الجليل، صاحب التفسير، عديم النظير في زمانه، ومن خصوصيات التوثيق في المقام كون الموثَّق قريب العهد مع الراوي المراد توثيقه، فيكون تقييمه حينئذٍ، تقييماً دقيقاً جداً، خصوصاً حينما يكون من مثل العياشي، جليل القدر، مضافاً إلى شمول التقييم للرجل من عدة جهات، وهي الأصل، الفقاهة، والوثاقة في الحديث، والتدين، والسلوك الحسن، ومثل هذا التوثيق، يكون محل اهتمام.

وبعبارة أخرى:

بناءً على ما هو الصحيح، من كون المدرَك في حجية قول الرجالي، من كونه يُمثِّل مقدمة وقرينة وشاهداً ومؤيداً يحمل قيمة احتمالية معينة، لها القدرة على الدخول في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، توثيقاً أو تضعيفاً، ففي مثل هذه الحالات يُعطى للتوثيق بهكذا صفات، قيمة احتمالية أكثر من التوثيقات الأخرى؛ وذلك لقرب العهد بين الموثِّق والموثَّق بالكسر والفتح.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨١٢ الرقم١٠١٤.

وقد وَرَدَ في رجال الكشي، في ترجمة محمد بن إبراهيم الحضيني، الأهوازي، ما نصّه:

((قال محمد بن مسعود: حمدان بن أحمد من الخصيص؟ قال الخاصة، الخاصة))[1].

والكلام سنداً لا لبس فيه؛ لأنَّ الكشي ينقله عن محمد بن مسعود العياشي، السمرقندي، صاحب التفسير، الجليل، الثقة، ولكنّ نفس العبارة فيها نوع من الاضطراب، أو قُل الغموض، ولكن مع كل ذلك، فهي تصلح للتأييد لما تقدّم، من التصريح بوثاقة، وفقاهة، وحسن عقيدة، حمدان القلانسي.

ثم أنَّ النجاشي ترجم للرجل تحت عنوان، محمد بن أحمد بن خاقان، وقال عنه:

((محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، كوفي، مضطرب، له كتب، منها: كتاب المواقيت في الصلاة، كتاب فضل الكوفة، كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن حمدان))[2].

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨٣٥ الرقم١٠٦٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤١ الرقم ٩١٤.

وهنا لابدّ من الحديث عن الاضطراب ودلالته.

الظاهر أنَّ المراد من الاضطراب هنا ليس الخدش في رواية الرجل وحاله من ناحية الوثاقة، بل الإشارة إلى وجود نحو من أنحاء الاضطراب في حاله أو معتقده، أو رواياته من جهة الترتيب، أو الأسانيد، أو لعل العبارة ناقصة وفيها سقط، وكان معها مثلاً (مضطرب الحال) أو (مضطرب العقيدة) أو (مضطرب الرواية) ونحو ذلك.

وعلى جميع التقادير، فلا دلالة فيها على الإشارة إلى عدم وثاقة الرجل في الحديث، بل يمكن أنْ تجتمع مع كون الرجل ثقة، فقيهاً، خيّراً، ونحو ذلك.

وأما ابن الغضائري، فقد ترجم له بالقول:

((محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، أبو جعفر القلانسي، الملقّب حمدان، كوفي، ضعيف، يروي عن الضعفاء))[1].

وحيث أننا ذهبنا إلى اعتبار كتاب ابن الغضائري، ونسبته إلى صاحبه ومؤلفه، فلابدّ حينئذٍ من توجيه المقام، ويمكن توجيهه بالقول:

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٦ الرقم ١٤٣.

إن التعبير بـ (ضعيف) مطلقاً، من دون تقييد بقيد خاص، كالرواية أو الحديث ونحو ذلك، يمكن أنْ يقال بأنه يراد منه الأعم من العقيدة والرواية، وحتى الشخصية ونحو ذلك.

وبالتالي، فلا يُحمل على إرادة الضعف في الحديث، على وجه خاص.

وأما تعبيره (يروي عن الضعفاء)، فقد وَرَدَ هذا التعبير بحق غير واحد من الثقات، كأحمد بن محمد بن خالد البرقي وغيره، ولم يؤثر على ثبوت وثاقتهم في الحديث، واعتبار مروياتهم.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم، أنَّ حمدان بن أحمد النهدي القلنسي، معتبر الحديث.

الثاني: معاوية بن حكيم، وهو معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أبو داود المُسترق (سليمان بن سفيان)، ثقة، معتبر الحديث، عَمَّرَ طويلاً، تقدّم.

الرابع: كتيبة، بيّاع القصب.

هكذا وَرَدَ في رجال الكشي، ولكنه وَرَدَ في رجال الشيخ الطوسي بعنوان ((عتبة، بيّاع القصب، الكوفي))[١]. وعدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يذكر، كما ذكره في نفس الصفحة بقوله: ((عتيبة بن عبد الرحمان، الكوفي، بياع القصب))[٢].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((عُتبة، بيّاع القصب، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه))[٣].

وفي مقابل ذلك، ترجم النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة له، بعنوان عتيبة بن ميمون، وقال عنه:

((عتيبة بن ميمون، بيّاع القصب، ثقة، عينٌ، مولى بُجَيلة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه عدة، أخبرنا الحسين، عن أحمد بن جعفر، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عن علي بن النعمان، عنه، بكتابه))[٤].

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٢ الرقم ٣٧٣٨.

(٢) المصدر السابق: الرقم ٣٧٣١

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٩٥ الرقم ٥٥٤.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٠٢ الرقم٨٢٥.

والمتحصل مما تقدم، أن عتبة، أو عتيبة، أو عُيَينة بن ميمون، بيّاع القصب، ثقة، عينٌ.

وبالتالي، فالرواية غير مخدوشة سنداً، وتقدّم الحديث في الدلالة.

الوجه الرابع:

ما رواه الكشي في رجاله، عن علي بن محمد، قال:

((حدثني محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسين، عن محمد بن جمهور، عن أحمد بن الفضل، عن يونس بن عبد الرحمن، قال: مات أبو الحسن (عليه السلام)، وليس من قوّامه أحد، إلاّ وعنده المال الكثير؛ وكان ذلك سبب وقفهم، وجحودهم موته، وكان عند علي بن أبي حمزة، ثلاثون ألف دينار))[1].

ورجال السند هم:

الأول: علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن فيروزان القمي، كثير الورود في أسانيد الكشي، لم يثبت له توثيق لدينا، تقدّم.

الثاني: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٦ الرقم ٧٥٩.

القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن الحسين.

وفي البداية لابدّ من تشخيص من هو؟، فيحتمل -بل لعلّه الأقرب- كونه أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل؛ وذلك بقرينة روايته -كما في المقام وكتاب الكافي- عن محمد بن جمهور، كما في كتاب الحجة من الكافي[1].

ثم إنّ النجاشي ترجم للرجل، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، أبو جعفر، كوفي، ثقةٌ، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد، بياع السابري، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، له كتبٌ لا يُعرف منها إلاّ النوادر، قرأته أنا، وأحمد بن الحسين (رحمه الله) على أبيه، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه، وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطار، عن أبيه، عن أحمد بن

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: كتاب الحجة ١/ ٤١٩ ب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ح٣٧.

أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين، به))[1].

وترجم له ابن الغضائري، بالقول:

((أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، أبو جعفر، له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين، به))[2].

فالنتيجة، أنَّ الرجل ثقة، من أصحابنا.

الرابع: محمد بن جمهور، وهو محمد بن الحسن بن جمهور العمي البصري، ضعيف في الحديث، تقدّم.

الخامس: أحمد بن الفضل، وهو أحمد بن الفضل الخزاعي، الكُناسي، لم يثبت له توثيق لدينا، تقدّم.

السادس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً.

ولكن هناك مجموعة أخرى من الروايات، تدلّ على هذا

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣ الرقم ٢٠٠.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ١٢٢ الرقم٢٠٨.

الحدث، كما في كتاب الغَيبة للشيخ الطوسي (قدس سره)[1]، بل أكثر من ذلك، فتلك الروايات أشارت إلى أن البطائني سعى سعياً حثيثاً لمنع إثبات إمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، من خلال استخدام المال الذي بين يديه، وعرض على الأعلام كيونس بن عبد الرحمن، عشرة آلاف دينار للكفّ عن الدعوة للإمام الرضا (عليه السلام)، وحيث انه لم يستطع استمالته إلى ما يريده، ذهب لدعوة آخرين، كحمزة بن بزيع، وابن المكاري، وكرّام الخثعمي، لتشكيل تحالف ضد إثبات إمامة الإمام الرضا(عليه السلام)، وهي محنة معروفة في تاريخ الأئمة (عليهم السلام).

وحيث أنَّ البطائني لم يكن شخصاً عادياً، بل كان راوية حديث، يعرف ويدرك أهمية الحديث، في إثبات ونفي الأحكام، والعقائد، وجملة من الأمور الأخرى في الشريعة المقدسة، ويعرف ما للرواية من أثر كبير، في إثبات أو نفي مثل الإمامة وغيرها، فسلك مسلكًا خطيراً جداً، من خلال وضعه واختلاقه لجملة من الروايات، ونسبتها إلى الإمام الصادق (عليه السلام)، وكذلك إلى الإمام الكاظم (عليه السلام)، الغاية منها قطع الطريق على إثبات الإمام الرضا (عليه السلام)، وكان محور

(١) ينظر: الطوسي، الغَيبة: ص ٦٣ ح٦٥ وما بعده.

تلك الأحاديث المكذوبة الموضوعة، هو نفي وفاة الإمام الكاظم(عليه السلام)؛ حتى لا يُطرح السؤال القائل: مَن الإمام من بعده؟.

ومن جملة ما وضعه من الحديث، على لسان الإمام الصادق (عليه السلام)، أنه قال:

((من جاءك فقال لك: أنه مرض ابني (أي الإمام الكاظم (عليه السلام)) هذا، وأغمضه، وغسّله، ووضعه في لحد، ونفض يده من تراب قبره، فلا تصدّقه))[1].

ومن الطبيعي أنْ يكون هناك رد فعل قوي من الإمام الرضا (عليه السلام) تجاهه، حتى وَرَدَ في كتاب الغَيبة للشيخ الطوسي من شهادة الإمام الرضا (عليه السلام)، بكذب علي بن أبي حمزة البطائني من القول بأنه:

((أليس هو الذي يروي، أنَّ رأس المهدي[2] يُهدى إلى

(١) المصدر السابق: ص ٥٥ ح٤٨.

(٢) المراد من المهدي هو محمد بن الخليفة العباسي المنصور المتولي للخلافة سنة ١٥٨ بعهد من أبيه المتوفي سنة ١٦٩، وكان جده السفاح عقد الخلافة أولا: لأخيه عبد الله المنصور وجعله ولي عهده ومن بعده لابن أخيه عيسى بن موسى بن محمد بن علي، ولكن المنصور عهد في موته لابنه المهدي محمد

عيسى بن موسى ، وهو صاحب السفياني؟ وقال: إن أبا إبراهيم يعود إلى ثمانية أشهر، فما استبان لهم كَذِبه؟))[١].

وإلى ذلك أشار الكشي في رجاله، حيث قال:

((عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قلت..... وسمعته يقول في ابن أبي حمزة،: أما استبان لكم كَذِبه؟ أليس هو الذي يروي، أن رأس المهدي يُهدى إلى عيسى بن موسى، وهو صاحب السفياني؟ وقال: إن أبا الحسن يعود إلى ثمانية أشهر؟))[٢]

وطبيعة مجريات الأحداث، أوصلت الأمور إلى اللقاء المباشر، بين علي بن أبي حمزة البطائني وأعوانه الذين اشتراهم بالمال، كما تقدّم، وهم ابن السرّاج وابن المكاري من جهة، والإمام الرضا (عليه السلام) من الجهة الأخرى، وجرت محاورة مهمة، نقلها الكشي بسنده عن بعض الأصحاب:

((كنت عند الرضا (عليه السلام)، فدخل عليه علي بن أبي حمزة، وابن السرّاج، وابن المكاري، فقال له ابن أبي حمزة: ما فعل

المزبور،.

(١) المصدرنفسه: ٦٩ - ٧٠ ح٧٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٦-٧٠٧ الرقم٧٦٠.

أبوك؟ قال: مضى، قال مضى موتاً؟ قال: نعم، قال، فقال: إلى مَن عهد؟، قال: إليّ، قال: فأنت إمام مفترض طاعته[1] من اللهّ، قال: نعم، قال ابن السراج و ابن المكاري: قد والله أمكنك من نفسه، قال: ويلك وبما أمكنت؟ أتريد أن آتِيَ بغداد، وأقول لهارون: أنا إمام مفترض طاعتي؟ والله ما ذلك عليّ، وإنما قلت ذلك لكم، عندما بلغني من اختلاف كلمتكم، وتشتت أمركم؛ لئلا يصير سِرّكم في يد عدوكم، قال له ابن أبي حمزة: لقد أظهرت شيئاً، ما كان يظهره أحد من آبائك، ولا يتكلم به، قال: بلى، والله لقد تكلّم به خير آبائي، رسول اللهّ (صلى الله عليه وآله) لمّا أمره الله (تعالى)، أن ينذر عشيرته الأقربين، جمع من أهل بيته أربعين رجلاً، وقال لهم: إنّي رسول الله إليكم، وكان أشدهم تكذيباً له، وتأليباً عليه، عمه أبو لهب، فقال لهم النبي (صلى الله عليه وآله): إن خدشني خدشٌ فلست بنبي، فهذا أول ما أبدع لكم من آية النبوة، وأنا أقول: إن خدشني هارون خدش، فلست بإمام، فهذا ما أبدع لكم من آية الإمامة، قال له علي: إنّا روينا عن آبائك، أن الإمام لا يلي أمره إلا إمام مثله، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): فأخبرني عن الحسين بن علي (صلى الله عليه وآله)، كان إماماً، أو كان غير إمام؟ قال: كان إماماً، قال: فمن وليَ أمره؟

(١) في نسخة أخرى (الطاعة)

قال: علي بن الحسين، قال: وأين كان علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله)؟ قال: كان محبوساً بالكوفة، في يد عبيد الله بن زياد، قال: خرج وهم لا يعلمون حتى وُلِّي أمر أبيه، ثم انصرف، فقال له أبو الحسن(عليه السلام): إن هذا أمكن علي بن الحسين(صلى الله عليه وآله)، أن يأتيَ كربلاء، فيلي أمر أبيه، فهو يُمكِّن صاحب هذا الأمر، أن يأتيَ بغداد، فَيلِي أمر أبيه، ثم ينصرف، وليس في حبس، ولا في أسار. قال له علي: إنّا روينا أن الامام لا يمضي حتى يرى عقبه، قال: فقال أبو الحسن(عليه السلام): أمَا رَوَيتم في هذا الحديث غير هذا؟ قال: لا، قال: بلى، والله لقد رَوَيتم فيه إلا القائم، وأنتم لا تدرون ما معناه، ولِمَ قيل، قال له علي: بلى، والله إنَّ هذا لفي الحديث، قال له أبو الحسن(عليه السلام): ويلك، كيف اجترأت عَليَّ بشيء تدع بعضه؟ ثم قال: يا شيخ، اتّقِ الله، ولا تكن من الصادين عن دين الله تعالى))[1].

ولا بد من الالتفات إلى أن كلمات الخدش والقدح بالبطائني، كانت بعد الوقف على الإمام الكاظم (عليه السلام)، والظاهر أنَّ دواعي الانحراف لم تكن موجودة أيام الإمام الكاظم (عليه السلام)، بل ظهرت بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)؛ ولذلك

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٦٣ – ٧٦٤ الرقم ٨٨٣.

في المرحلة الأولى- مرحلة الوثاقة من حال البطائني- يمكن أنْ تكون مرحلة أخذ الأعلام منه، والاعتماد عليه، والاستناد إلى مروياته، وأفعاله الأخرى، بخلاف المرحلة الثانية، -مرحلة الانحراف وعدم الوثاقة-، وبذلك يتكشف موقف البطائني المعادي أو العدائي تجاه الإمام الرضا(عليه السلام)، وسلوكه مسلك الوضع والكَذِب، لتثبيت مذهبه وادعائه، وعادة كما هو الملاحظ على أرض الواقع، سريان هذا المذهب والمنهج في عموم حياة مثل هؤلاء.

فكما يُكذِّب من جهة إثبات عقيدته الفاسدة، فكذلك يمكن أن يفعل لإثبات أحكام شرعية أو نحو ذلك، فإنه مع هذا المستوى من العداء، لا يبقى اطمئنان بحديث البطائني.

ومن هنا يبرز السؤال التالي، وهو:

ما دام الأمر كذلك، فحتى لو سلّمنا بضعفه، وعدم اعتبار مروياته، بعد التوقف والانحراف، فلا داعي لترك مروياته قبل الوقف، وهي مرحلة لم يثبت للرجل خدش فيها، من ناحية اعتبار المرويات.

ومن هنا، فلابد من طرح مائز واقعي، يميز لنا روايات علي بن أبي حمزة، قبل الوقف فيؤخذ بها، ورواياته بعد الوقف

فلا يؤخذ بها.

ويمكن تصور أكثر من مائز، منها:

الأول: ما أشير إليه في كلمات الأعلام، في روايات بعض أهل الانحراف، وهو تقييدهم لما يروونه عنهم، بقولهم قبل الانحراف أو قبل الوقف، إذا كان الانحراف متمظهراً بمظهر الوقف، ونحو ذلك. ويمكن أن يقال إنه لا حاجة إلى التقييد، لأمرين:

الأمر الأول: أن هناك ارتكاز عام، يمنع الرواة المخالفين لأصحاب الوقف، من الرواية عنهم حال وقفهم، فلذلك يشكل هذا الارتكاز الداخلي مانعاً عن الرواية عنهم حال انحرافهم، ويسقط بذلك الحاجة للتقييد.

الأمر الثاني: أنه لعل المخالفين للوقف، لم يكن ينظر إلى الوقف على أنه انحراف كبير، يمنع عن الأخذ بمرويات الواقفة، ولعلّهم لذلك لم يقيدوا، وكانوا يقيدون في حالات الانحراف الأكبر من ذلك، والمخرج من الملة والدين، كالغلّو ونحو ذلك.

الثاني: بالاستعانة بالطبقات والمقطع الزماني، كأن يكون كل من لم يكن من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، أو الإمام

الكاظم (عليه السلام)، فيبعد روايته عن علي بن أبي حمزة بعد الانحراف، وكل من كان من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، أو الإمام الجواد (عليه السلام) ومن بعدهم، فيكون ممن رووا عن البطائني بعد الانحراف.

والإنصاف، أنَّ جمعاً كبيراً من الأعلام لم يسلم من شائبة الوقف، ولو في مرحلة من مراحل حياته، كعبد الله بن جبلة، وعثمان بن عيسى، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن علي بن الوشاء، الذي رجع عن الوقف في آخر حياة الإمام الرضا (عليه السلام)، بل وحتى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي في بداية حياته، بل كذلك شعيب، بل كذلك ثبت ليونس بن عبد الرحمن الوقف في بداية إمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، ولو في الجملة.

فإن الروايات المروية عن علي بن أبي حمزة في جوامع الأحاديث على ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه عنه الواقفة، أمثال:

١- عبد الله بن جِبلَّة.

٢- عثمان بن عيسى.

٣- القاسم بن محمد الجوهري، الذي له وحده، ما يزيد

على مائة رواية عنه.

الثاني: ما رواه عنه جمع، ممن قضوا شطراً من حياتهم على القول بالوقف، أمثال:

١-الحسن بن علي الوشاء.

٢-عبد الله بن المغيرة.

٣-أحمد بن محمد بن أبي نصر.

الثالث: ما رواه عدد، ممن لم يقولوا بالوقف أصلاً، أمثال :

١-محمد بن أبي عمير.

٢-صفوان بن يحيى.

٣-جعفر بن بشير.

٤-الحسن بن محبوب.

وما يمكن أن يُدّعى، أنَّ ما تحمّله عن الأصحاب قبل قوله بالوقف، لا بعده، إنما هو القسم الأخير فقط؛ مع أنه لا يخلو من بعض النظر أيضاً؛ فإنه لا توجد شواهد واضحة على انقطاع الصلة بين ابن أبي حمزة، وبين أصحابنا الذين قالوا بإمامة الإمام الرضا(عليه السلام)، ولاسيما قبل أن يصر على انحرافه ، ويتمادى في غيّه، بل الملاحظ أنَّ يونس بن عبد الرحمن، الذي

كان من عُمَد من تصدى للقول بالوقف، فزع من قول الإمام الرضا(عليه السلام) في حق ابن أبي حمزة بعد موته، من أنه دخل النار، مما يشير إلى أنه وأضرابه لم يكونوا ينظرون إلى الرجل وأمثاله من الواقفة، بما يقتضي قطع الاتصال بهم، فتأمل[1].

والإنصاف، أنه يمكن القول بأنَّ الطرق التي ذكرت للتمييز بين روايات قبل الوقف وبعده، وإن كانت ممكنة، ولكنها واقعاً وعملاً، صعبة جداً؛ خصوصاً بعد التداخل في أحوال الرواة، ومسيرتهم المذهبية والاعتقادية، واختلاف كلمات الأعلام في نسبة الوقف للواحد تلو الآخر.

فعليه: إنْ أمكن تشخيص كون الرواية مأخوذة عن علي بن أبي حمزة البطائني قبل الوقف، أمكن الاعتماد عليها، ولكن هذا صعب جداً، ولكن لعله يمكن، من خلال القرائن والشواهد والمؤيدات إن وجدت.

وإن أمكن تشخيص كون الرواية تُحمّلت عنه بعد الوقف، أو لم يُطمأن لكون التحمّل عنه كان قبل الوقف، فعلى كلا التقديرين تكون الرواية حينئذٍ غير معتبرة.

وبعبارة أخرى، يكون الأساس في روايات علي بن أبي

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٣٥٥ - ٣٥٨.

حمزة البطائني عدم الاعتبار، ما لم يُطمئن بتحمّل الرواية عنه قبل الوقف، بمعية القرائن والشواهد والمؤيدات الحافّة بكل خبر أو رواية، وهذا صعب.

وبهذا يتُمُّ ما أردنا الحديث عنه، في سيرة علي بن أبي حمزة البطائني، من الجهة الرجالية، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

والحمد لله ربّ العالمين

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم.
٢. أبحاث في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٣. تفسير القمي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم(معاصر). مخطو ط
٤. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٥. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٦. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش
٧. المطبعة : ستارة - قم
٨. قرب الإسناد: الحميري، أبو العباس عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك (توفي نحو ٣١٠هـ)، تحقيق : مؤسسة آل

البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٣هـ المطبعة : مهر - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

٩. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد رضا الجلالي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢ ، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث.

١٠. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

١١. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٢. الغَيبة : الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ عباد الله الطهراني ، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان ١٤١١ . المطبعة : بهمن، الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.

١٣. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)

تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٤. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

١٥. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

١٦. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٧. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٨. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن

بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة : الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٩. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ). تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٣٦٨ ش. المطبعة : أمير - قم الناشر : منشورات الشريف الرضي - قم.

٢٠. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن علي (معاصر)، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٢١. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة: الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٢٢. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق وتصحيح : عدة من الأفاضل، إشراف : ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع : ٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش،

المطبعة : مدرسة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الناشر : مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم

٢٣. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

مُحتويات الكِتاب

الموضوع	الصفحة
إطلالةٌ عامة على علي بن أبي حمزة البطائني	٩
إطلالة على البطائني في كتب الرجال المتقدمين	١٣
يقع الكلام في مقامين:	١٥
الكلام في المقام الأول	١٦
الوجه الأول:	١٦
الجهة الأولى:	١٧
الجهة الثانية:	١٨
الجهة الثالثة:	١٩
الوجه الثاني:	١٩
الوجه الثالث:	٢١
الوجه الرابع:	٣٠
الوجه الخامس:	٣١
الوجه السادس:	٣٢
الوجه السابع:	٣٣
الوجه الثامن:	٣٥
الوجه التاسع:	٣٨
الوجه العاشر:	٣٩

الموضوع	الصفحة
أما الكلام في المقام الثاني	٤٣
وجوه ضعف علي بن أبي حمزة البطائني	٤٣
الوجه الأول:	٤٣
الوجه الثاني:	٤٧
الوجه الثالث:	٤٨
الرواية الأولى:	٥٠
الرواية الثانية:	٥١
وبعبارة أخرى:	٥٥
الوجه الرابع:	٦٠
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٧٧